الشرق الأوسط

٢٢- الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٢٦ جلسة، بما في ذلك جلسة مغلقة[٧٢٧]، في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، لكنه لم يعتمد أي قرار أو أي بيان رئاسي. وركزت الجلسات خلال عام ٢٠١٢ أساسا على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئناف المحادثات بين إسرائيل وفلسطين التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام؛ ومحاولة الفلسطينيين رفع مركزهم إلى مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؛ وتدهور الحالة الإنسانية في غزة. وخلال عام ٢٠١٣، نظر المجلس في مسألة تصعيد الأنشطة التي تقوض حل الدولتين في أعقاب قرار الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو؛ وحالة السجناء الفلسطينيين في إسرائيل؛ واستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تموز/يوليه لمدة تسعة أشهر. ونوقشت أيضا التطورات في لبنان والجمهورية العربية السورية واليمن والحالة السياسية العامة في الشرق الأوسط خلال الفترة[٧٢٨].

عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأن الاجتماعات بين إسرائيل وفلسطين قد بدأت في عمّان في ٣ كانون الثاني/يناير، بعد أن ظلت معلقة منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقال إنه يأمل في أن تؤدي هذه الاجتماعات التحضيرية إلى مفاوضات جادة، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الأعمال في الميدان، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وما يتصل بذلك من أعمال عنف. وذكر أيضا أن السلطة الفلسطينية واصلت بناء مؤسساتها، على الرغم من القلق إزاء وضعها المالي بسبب النقص في التمويل وتباطؤ النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، فقد أدان أي إطلاق عشوائي للنار على المناطق المدنية ودعا إلى رفع الحصار في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)[٧٢٩].

وأكد المراقب الدائم لفلسطين من جديد أن الاعتراف بدولة فلسطين سيشكل استثمارا حقيقيا في الحل القائم على وجود دولتين من أجل تحقيق السلام. وأضاف أن فلسطين تعاونت تعاونا تاما مع المجموعة الرباعية فيما تبذله من الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بينما تعمل إسرائيل على توطيد الاحتلال من خلال مواصلة أنشطتها الاستيطانية. وقال إن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال حرجة بسبب الحصار الإسرائيلي برا وجوا وبحرا، وإن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين[٧٣٠].

وأشار ممثل إسرائيل إلى أن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمر هام، ولكن سوء تخصيص وقت المجلس وموارده يؤدي، في سياق الربيع العربي، إلى تآكل مصداقيته. وقال إن العقبة الرئيسية أمام السلام ليست المستوطنات وإنما ما يسمى بالمطالبة بالعودة، الأمر الذي يعني تدمير إسرائيل. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء الحالة في قطاع غزة والهجمات الصاروخية التي تشنها حماس على المدن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين[٧٣١].

وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للجهود التي بذلها كل من الأردن والمجموعة الرباعية من أجل استئناف المفاوضات. كما أدانوا الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والهجمات الصاروخية ضد إسرائيل انطلاقا من غزة، وحثوا المجلس على تكثيف جهوده دعما للحل القائم على دولتين. وأثيرت أيضا مخاوف بشأن الحالة في غزة. وأعرب عدد من المتكلمين عن دعمهم طلب فلسطين

(٧٢٧) انظر S/PV.6863.

(٧٢٨) للحصول على معلومات بشأن هذه المسائل، انظر الجزء الأول، القسم ٢٣، الحالة في الشرق الأوسط.

(٧٢٩) S/PV.6706، الصفحات ٢-٧.

(٧٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٧٣١) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٥.

الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة المقدم في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى الجمعية العامة[٧٣٢].

وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن توقف المحادثات بين الطرفين التي بدأت في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في عمان. وفي حين أكد الفلسطينيون مجددا أن المحادثات المباشرة ينبغي ألا تستأنف ما لم تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، فإن رئيس وزراء إسرائيل لا يزال يصر على أن إسرائيل تريد مواصلة المحادثات ولكن دون شروط مسبقة. وأشار أيضا إلى أن الرئيس محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل وافقا في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ على تشكيل حكومة انتقالية للتكنوقراط يكون فيها السيد عباس رئيسا للوزراء. وفيما يتعلق بغزة والضفة الغربية، ذكر أن الحالة في كلا البلدين لا تزال خطيرة وغير مستدامة، ولاحظ زيادة التوترات والعنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية حول الأماكن المقدسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٧٣٣].

وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية المجلس بأن الأطراف لم تجد بعد أرضية مشتركة كافية لاستئناف المفاوضات المباشرة وأن توقعات استئنافها لا تزال ضئيلة. وأعرب عن أسفه لأن الاتفاقات التقنية بشأن تعزيز تحصيل الإيرادات من قبل إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، وهي توفر نحو ٧٠ في المائة من صافي عائدات السلطة الفلسطينية، لم توضع بعد في صيغتها النهائية. وفيما يتعلق بالحالة في الضفة الغربية وغزة، أبلغ عن تصاعد العنف المستمر والواسع النطاق، ولا سيما في غزة، لكنه رحب باعتماد إسرائيل لمشاريع الأمم المتحدة الرئيسية، داعيا إلى استيراد غير مقيد من خلال المعابر القانونية لقضبان الحديد والأسمنت. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء حالة ما يقرب من ٤٠٠ ٤ سجين فلسطيني في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وأبلغ عن استمرار النشاط الاستيطاني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعا المجموعة الرباعية إلى توجيه الجهود الرامية إلى التغلب على الثغرات في الثقة والمسائل الجوهرية، من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين[٧٣٤].

وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية تقريرا عن اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل، الذي أكدت فيه المجموعة الرباعية على الحاجة إلى مواصلة الدعم الدولي لجهود بناء المؤسسات في السلطة الفلسطينية، وكررت دعوتها إلى تجنب الأعمال التي تقوض الثقة. وأعرب عن أمله أيضا في أن يتيح تبادل الرسائل بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس فلسطين فرصة لفتح حوار في المستقبل. ومع ذلك، ذكر أن الاشتباكات بين الطرفين قد استمرت وأن حكومة إسرائيل أعلنت عطاءات لبناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إن المجموعة الرباعية قد أشارت إلى أن الحالة في غزة ستظل غير قابلة للاستمرار إلى أن تتوحد مرة أخرى مع الضفة الغربية تحت إدارة السلطة الفلسطينية الشرعية المتقيدة بالالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وأشار إلى عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة[٧٣٥].

وذكر المراقب عن فلسطين أن الشعب الفلسطيني لا يزال ملتزما بالسلام، على نحو ما أكدته الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة من رئيس فلسطين إلى رئيس وزراء إسرائيل، ولكنه أضاف أن الإيمان بالحل القائم على وجود دولتين يتضاءل بالنظر إلى استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير الشرعي، الذي يمثل العقبة الرئيسية أمام عملية السلام، في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحث المجلس على التحلي بالإرادة السياسية للعمل واتخاذ قرار إيجابي بشأن اقتراح بعثة المجلس الموفدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية[٧٣٦].

وكرر ممثل إسرائيل أن العقبة الرئيسية التي تعترض السلام هي رفض الفلسطينيين الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وحث المجتمع الدولي على الوقوف والقول إن المطالبة بالعودة ليست أمرا ملائما لبدء السير على طريق السلام، وطلب إلى المجلس أن يغرس بذور إجراء مناقشة مفتوحة حقا بشأن الشرق الأوسط[٧٣٧].

(٧٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (فلسطين)؛ والصفحة ٣٣ (أذربيجان)؛ والصفحة ٤١ (مصر).

(٧٣٣) S/PV.6725، الصفحات ٢-٧.

(٧٣٤) S/PV.6742، الصفحات ٢-٧.

(٧٣٥) S/PV.6757، الصفحات ٢-٦.

(٧٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

(٧٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٥.

وأعرب كثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء الموافقة على المستوطنات الإسرائيلية الجديدة، ووقوع اشتباكات عنيفة وأعمال استفزازية بين الطرفين، والحالة الاقتصادية والسياسية والإنسانية في غزة. ودعوا المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ورحب عدد من المتكلمين بمبادرة الرئيس عباس بشأن تبادل الرسائل مع رئيس وزراء إسرائيل وحثوا هذا الأخير على الرد عليها.

وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن الطرفين تبادلا رسائل توضح متطلبات كل طرف منهما من أجل الاستمرار في المحادثات المباشرة، وأن مبعوثي المجموعة الرباعية سيشجعون كلا الجانبين على اتخاذ تدابير لبناء الثقة يعزز بعضها بعضا. وشدد على التطورات التي تهدد بزيادة التوترات، مثل إضراب السجناء الفلسطينيين عن الطعام الذي بدأ في ١٧ نيسان/أبريل وانتهى في ١٥ أيار/مايو بالتوصل إلى اتفاق الأسير، والاشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في القدس الشرقية في ٢٠ أيار/مايو. كما تحدث عن تغييرات سياسية داخلية هامة: ففي الجانب الإسرائيلي تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وعلى الجانب الفلسطيني تم تعديل مجلس الوزراء، وأعلن القادة الفلسطينيون عن صيغة جديدة للتقدم نحو المصالحة بمساعدة الوساطة المصرية. كما تحدث عن استمرار النشاط الاستيطاني والاشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية. وفيما يتعلق بغزة، ساد هدوء نسبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للمشاريع التي وافقت عليها الأمم المتحدة في قطاع غزة ٣٦٥ مليون دولار، مما يعني أن وكالات الأمم المتحدة لها القدرة على الاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة على سبيل الأولوية[٧٣٨].

وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية تقريرا عن اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في بروكسل في ١٥ حزيران/يونيه لتكثيف الجهود من أجل تفادي الوصول إلى الطريق المسدود من جديد، بالنظر إلى هشاشة الحالة وإعلان إسرائيل عن بناء ما يناهز ٨٥٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية. وأبلغ أيضا عن استمرار الاشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية وأن سجينين لم ينهيا بعد إضرابهما عن الطعام بعد اتفاق الأسير لأيار/مايو. وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، فقد استمرت الجهود – إذ تم التوصل إلى اتفاق للمصالحة في ٢٠ أيار/مايو تبعته اجتماعات بين فتح وحماس لمناقشة مسألة المرشحين لعضوية حكومة تكنوقراطية انتقالية يقودها الرئيس عباس. وأفاد بأنه قد جرى الإخلال بالهدوء النسبي الذي ساد في غزة منذ نيسان/أبريل في ١ حزيران/يونيه، عقب الهجوم الذي شنه مسلح تابع لحركة الجهاد الإسلامي على مجموعة من الجنود الإسرائيليين[٧٣٩].

وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن شهر حزيران/يونيه شهد استمرار الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات وسط تطورات مثيرة للقلق على أرض الواقع. وفي الوقت الذي تواجه فيه السلطة الفلسطينية تحديا كبيرا في الحفاظ على الملاءة المالية، دعا الجهات المانحة إلى تقديم تبرع في الوقت المناسب، وشدد على الحاجة إلى اعتماد آلية أفضل لتحويل عائدات ضريبة القيمة المضافة التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وأشار إلى أن إسرائيل وافقت على خمسة آلاف تصريح للعمال الفلسطينيين، بيد أن إعلانات الاستيطان والاشتباكات العنيفة بين الطرفين استمرت. وأفاد بأن الجهود المبذولة للمضي قدما بالمصالحة الفلسطينية قد تأخرت بسبب قرار اتخذته سلطات الأمر الواقع في غزة بتعليق عملية تسجيل الناخبين التي كانت اللجنة المركزية للانتخابات قد خططت لتنفيذها في الفترة من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢. ورفضت حماس أيضا دعوة السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات بلدية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جميع أنحاء الأرض المحتلة. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أدان المنسق الخاص الهجمات الصاروخية العشوائية الموجهة من غزة إلى إسرائيل وحث إسرائيل على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس[٧٤٠].

وقال المراقب عن فلسطين إن فلسطين تأمل في إجبار المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات جادة وعملية تهدف إلى منع إسرائيل من القضاء على استمرارية الحل القائم على دولتين على

(٧٣٨) S/PV.6775، الصفحات ٢-٧.

(٧٣٩) S/PV.6788، الصفحات ٢-٦.

(٧٤٠) S/PV.6816، الصفحات ٢-٩.

أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإحياء احتمالات تحقيق تسوية سلمية، ودعا إلى إدانة ورفض جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية[٧٤١]. وذكر ممثل إسرائيل أن هناك أزمة في غزة، بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وهي تسمى حركة ”حماس“[٧٤٢].

ودعا المتكلمون بصفة عامة الى استئناف المفاوضات المباشرة باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل الى حل لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأعربوا عن تأييدهم لتعزيز دور المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، من أجل الارتقاء بالمحادثات لتحقيق الحل القائم على دولتين. وأعرب كثير من المتكلمين عن معارضتهم لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية، قائلين إنها تقوض حل الدولتين. وأعرب عدد من المتكلمين أيضا عن قلقهم إزاء الأزمة المالية في السلطة الفلسطينية وأعربوا عن تأييدهم للمصالحة الفلسطينية. وشجع عدة متكلمين المجلس على زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأنه لم يجر بعد إحراز التقدم اللازم لاستمرار المفاوضات، إلا أن الطرفين كانا يلتقيان لتحديد سبل لتعزيز إيرادات السلطة الفلسطينية عن طريق الحد من التجارة غير المشروعة والتهرب من دفع الضريبة. وقال إن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تعزى جزئيا إلى انخفاض المساعدات الخارجية، ويضاعف ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة. وأضاف أن الفصائل الفلسطينية ما برحت أمام طريق مسدود في مضيها قدما نحو المصالحة. وأشار كذلك إلى استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية علاوة على الهدم المقرر للوحدات السكنية الفلسطينية التي ستحل محلها مستوطنات إسرائيلية. وأشار إلى أن أعمال العنف ما زالت قائمة بين أطراف النزاع، بما في ذلك تنفيذ هجوم إرهابي في ٥ آب/أغسطس على مركز أمني مصري بالقرب من معبر كرم أبو سالم (كيريم شالوم) قتل فيه ١٦ من حرس الحدود المصريين[٧٤٣].

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن الطرفين لم ينخرطا بعد في حوار حقيقي وأن الرئيس عباس أعرب عن اعتزامه السعي إلى رفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة. ودعا كذلك بشكل عاجل الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها المقدمة إلى السلطة الفلسطينية لضمان قدرتها المالية في الأجل القصير. وحول المصالحة الفلسطينية، أشار إلى أن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية واصلت التحضير للانتخابات المحلية التي تقرر إجراؤها في الضفة الغربية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في حين أكدت حماس مجددا عدم إجراء أي اقتراع قبل تحقيق المصالحة. وشدد المنسق الخاص على أن تشكيل حكومة فلسطينية موحدة أمر أساسي لتحقيق حل الدولتين، ونقل أمل الأمين العام في أن ينظر شركاء المجموعة الرباعية في طريق سياسي جديد يتسم بالمصداقية[٧٤٤].

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن الالتزام البلاغي لكلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لا يترجم إلى خطوات ذات معنى صوب تجديد الحوار بشأن القضايا الجوهرية. وذكر أيضا، مشيرا إلى غياب العملية السياسية، أن الرئيس عباس أعلن اعتزامه السعي إلى رفع مركز فلسطين إلى مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وذلك ما يمثل خطوة ترفضها إسرائيل معتبرة إياها عائقا أمام استئناف المفاوضات. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في الضفة الغربية بالنظر إلى حوادث العنف من جانب المستوطنين. وحث حكومة إسرائيل على الحد من هذه الأعمال ووقف سياستها الاستيطانية، وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وعلى وجه الخصوص الحفاظ على قدسية الأماكن الدينية. وأشار إلى أن الانتخابات المحلية الفلسطينية، المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لن تجرى إلا في الضفة الغربية، لأن سلطات الأمر الواقع في غزة لم تسمح للجنة الانتخابات المركزية بالمضي في عملية تسجيل الناخبين وفي التحضيرات الانتخابية. وفيما يتعلق بغزة، رحب بموافقة حكومة إسرائيل على مشاريع أعمال إضافية بقيمة ٣٨ مليون دولار[٧٤٥].

وذكر المراقب عن فلسطين أن العملية السياسية ظلت مصابة بحالة من الجمود وأن الحالة تدهورت على الأرض الواقع. ولفت اهتمام المجلس إلى زيادة عدم الاستقرار وارتفاع حدة الضغط

(٧٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٩-١٥

(٧٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٧٤٣) S/PV.6824، الصفحات ٢-٨.

(٧٤٤) S/PV.6835، الصفحات ٢-٨.

(٧٤٥) S/PV.6847، الصفحات ٢-٨.

في القدس الشرقية بعد تصعيد هجمات المستوطنين الإسرائيليين وغيرهم من الجماعات اليهودية المتطرفة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وفيما يتعلق بطلب فلسطين الحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو، شدد على أن المبادرة ليست بديلا لعملية السلام ولا تتناقض معها، وأن القيادة الفلسطينية ستكون مستعدة للشروع في مفاوضات السلام مع حكومة إسرائيل فور اتخاذ هذا القرار من قبل الجمعية العامة[٧٤٦].

وذكر ممثل إسرائيل أن الفلسطينيين لم يستجيبوا أبدا لاقتراح إسرائيل الجدي في عمان في نيسان/أبريل. وذكر أيضا أن الإجراءات التي اتخذها الفلسطينيون من جانب واحد تمثل انتهاكا صارخا لكل اتفاق من الاتفاقات التي وقعوها مع إسرائيل، مؤكدا أن قرار الجمعية العامة لن يمهد السبيل إلى السلام. وأشار إلى أن الفلسطينيين بعيدون جدا عن الوفاء بالمعايير الأساسية لإنشاء دولة حيث إن السلطة الفلسطينية لا سلطة لها بتاتا في قطاع غزة، وانتقد تدفق المعونة الدولية بدون قيود إلى السلطة الفلسطينية قائلا إنها لن تقرب الأطراف إلى السلام مادامت هذه الأموال تستخدم في رعاية الإرهابيين[٧٤٧].

وأدان العديد من المتكلمين مرة أخرى استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وأعربوا عن رفضهم لأعمال العنف بين الطرفين، ودعوا المجلس والمجموعة الرباعية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات. وأدان عدة متكلمين أيضا تدنيس المواقع الدينية المسيحية والإسلامية. وأيد عدة متكلمين تطلعات السلطة الفلسطينية إلى الحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة كخطوة مؤقتة. وشدد العديد من المتكلمين على تأييدهم للحل القائم على وجود دولتين نتيجة للمفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة بين الطرفين[٧٤٨]، في حين أكدت ممثلة الولايات المتحدة أن الإجراءات من جانب واحد، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى منح السلطة الفلسطينية مركز المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، لن تكون لها من نتيجة سوى تعريض عملية السلام للخطر وتعقيد الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة[٧٤٩].

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أطلع الأمين العام المجلس على زيارته التي استغرقت ثلاثة أيام لمصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن من أجل تعزيز الجهود التي تقودها مصر للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ورحب بوقف إطلاق النار المعلن في ذلك اليوم، بعد أسبوع من أعمال العنف المدمرة، وشدد على أن التركيز يجب أن ينصب الآن على ضمان صمود وقف إطلاق النار وحصول المحتاجين في غزة على المساعدة الإنسانية. وأكد الأمين العام أيضا أن وقف إطلاق النار ينبغي أن يعقبه مباشرة إجراء مفاوضات بشأن القضايا الأساسية[٧٥٠].

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عن دورة العنف في غزة وإسرائيل التي انتهت بإبرام اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي اتفق فيه الطرفان على وقف ”كل الأعمال القتالية“ وبدء مناقشات حول المسائل التي طال أمدها من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على الأجل الطويل. وقال إنه لن يكون هناك تقدم ما لم تعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، مع التأكيد على أن رفع الحصار عن غزة سيعطي الفلسطينيين مصلحة إضافية قوية في هدوء دائم. وذكر كذلك أنه على الرغم من أن تفاهم وقف إطلاق النار يوفر إطارا لمعالجة فتح المعابر وتيسير حركة الأشخاص ونقل البضائع، فإن تنفيذه لم يكن كافيا. وفيما يتعلق بالنية التي أعربت عنها فلسطين بخصوص تقديم مشروع قرار بشأن مركز فلسطين إلى الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد أنه بغض النظر عن النتائج، فإن من المهم حماية إنجازات السلطة الفلسطينية فيما يتعلق ببناء مؤسسات الدولة. وكرر أيضا التأكيد على أن المفاوضات المجدية ينبغي أن تظل أولوية جماعية لتحقيق رؤية حل الدولتين وبقاء السلطة الفلسطينية[٧٥١].

---

(٧٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(٧٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٧.

(٧٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨ (الهند)؛ والصفحة ٣٠ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٥ (باكستان)؛ والصفحة ٤٥ (لبنان)؛ والصفحة ٤٦ (مصر نيابة عن مجموعة الدول العربية)؛ والصفحة ٤٨ (البرازيل)؛ S/PV.6847 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (إكوادور)؛ والصفحة ١٧ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٢٠ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٢ (أيسلندا)؛ والصفحة ٢٤ (قطر)؛ والصفحة ٢٦ (قيرغيزستان)؛ والصفحة ٣٣ (تونس)؛ والصفحة ٣٥ (تركيا).

(٧٤٩) S/PV.6487، الصفحة ١٨.

(٧٥٠) S/PV.6869، الصفحات ٢-٤.

(٧٥١) S/PV.6871، الصفحات ٢-٥.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أنه بعد اتخاذ القرار ١٩/٦٧ الذي منحت الجمعية العامة بموجبه فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لبناء ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقررت تسريع تشييد ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية سبقت الموافقة عليها. وذكر أن تنفيذ هذه الخطط سيمثل ضربة شبه قاتلة للفرص المتبقية لتأمين حل قائم على وجود دولتين. ودعا إسرائيل إلى إعادة النظر في قرارها بحجز الإيرادات الفلسطينية واستئناف تحويل الإيرادات دون تأخير. كما قدم إفادة عن اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في بروكسل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمناقشة سبل مساعدة الطرفين على تجنب التصعيد دبلوماسيا. وأبلغ عن إعلان مجلس الوزراء الفلسطيني عن جولة ثانية من الانتخابات البلدية تعقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد تأجيلها بسبب اندلاع العنف في غزة. وأفاد بأن الهدوء في غزة الذي جرى التوصل إليه بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر استمر إلى حد بعيد، ودعا الطرفين إلى التقيد بالتفاهم المتعلق بوقف إطلاق النار[٧٥٢].

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن الشركاء الإقليميين والدوليين يخشون بصورة متزايدة من تلاشي الأمل الوحيد لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وفقا للقرارات المتخذة والقانون الدولي، ويشككون في فعالية الجهود الدولية. وأعرب عن قلقه لأن سبيل المضي قدما على نحو واضح وواقعي لا يزال منعدما، على الرغم من اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في عمان. وشدد على أن أي جهد دولي لن يكون كافيا ما لم تبد الأطراف ذاتها الإرادة اللازمة، وعلى أنه من غير المناسب الآن اتخاذ الإجراءات التي تزيد من تقويض الثقة المتبادلة. وبعد قرار الجمعية العامة المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، حدثت زيادة هائلة في إعلانات المستوطنات الإسرائيلية. وناشد إسرائيل أن تستأنف تحويلات الإيرادات الضريبية والجمركية دون مزيد من التأخير، مشددا على أن العجز الحالي في ميزانية السلطة الفلسطينية يتجاوز بليون دولار. وفيما يتعلق بقطاع غزة، أفاد بأن التهدئة، التي توسطت في التوصل إليها مصر في تشرين الثاني/نوفمبر قد استمرت لكنها لا تزال هشة، وبأنه لم تسقط أي صواريخ أو قذائف هاون على إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكجزء من التزامات إسرائيل بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، فقد بدأت بالسماح بدخول الحصى لأغراض تجارية عبر معبر كرم أبو سالم، في حين من الضروري توسيع نطاق الصيد إلى ما لا يقل عن تسعة أميال بحرية لزيادة كميات الأسماك المصيدة لفائدة الصيادين. وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، أبلغ المجلس بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس عباس وخالد مشعل في ١٠ كانون الثاني/يناير والاجتماع الذي عقد بين أعضاء فتح وحماس في ١٧ كانون الثاني/يناير[٧٥٣].

وذكر وزير خارجية دولة فلسطين أن تأييد الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ يمثل اعترافا بدولة فلسطين من قبل الجمعية العامة طال انتظاره. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن الفترة التي تلت قرار الجمعية العامة اتسمت بتصعيد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي، بما في ذلك في مناطق حساسة تقع إلى الشرق والجنوب من القدس الشرقية، وهي أعمال غير قانونية وتمثل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وأضاف أن وقف بناء المستوطنات ليس شرطا مسبقا، بل التزام قانوني. ودعا المجلس إلى إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها للقانون[٧٥٤].

وذكر ممثل إسرائيل أن بلده لم ير بادرة واحدة، ولا بيانا واحدا، ولا إشارة واحدة عن أن الفلسطينيين يريدون العودة إلى المفاوضات، وشدد على أن أي مساع ترمي إلى تغيير وضع الفلسطينيين خارج الإطار التفاوضي المتفق عليه تمثل انتهاكا مباشرا للاتفاقيات المبرمة بين الطرفين[٧٥٥].

ودعا معظم المتكلمين الطرفين إلى إبداء الإرادة السياسية لاستئناف المفاوضات المباشرة الجوهرية من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وشددوا على ضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد تؤدي إلى نتائج عكسية. وأدان العديد من المتكلمين تصعيد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي، ودعوا إسرائيل إلى إعادة تحويل الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية. وأشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ لم يقرب الفلسطينيين من تحقيق الهدف المتمثل في إقامة دولة،

(٧٥٢) S/PV.6894، الصفحات ٢-٨.

(٧٥٣) S/PV.6906، الصفحات ٢-٨.

(٧٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٧٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٥.

وأكدت أن السبيل الوحيد لإقامة دولة فلسطينية حقيقية يتمثل في العمل في إطار مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة بين الطرفين بشأن قضايا الوضع النهائي[٧٥٦]. وفيما يتعلق بغزة، رحب عدة متكلمين بجهود الوساطة التي بذلتها مصر لوقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقالوا إن هذه الجهود ينبغي أن تتبعها إزالة القيود المفروضة على غزة[٧٥٧]. وأدان عدة متكلمين إطلاق الصواريخ والهجمات الإرهابية على الأراضي الإسرائيلية ودعوا إلى رفض جميع الجهات الفاعلة للعنف. وأعرب عدة متكلمين أيضا عن تأييدهم للمصالحة الفلسطينية.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية المجلس بأن إطلاق صاروخ من غزة إلى إسرائيل في نفس اليوم دليل على أن حدة التوتر تزداد مرة أخرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأكد الحاجة إلى أن تكون المجموعة الرباعية نشطة ومهتمة. وفيما يتعلق بالحالة المالية للسلطة الفلسطينية، فقد أبلغ بأن إسرائيل قررت الإفراج عن إيرادات التخليص الجمركي لشهر كانون الثاني/يناير، وذكر السلطات الإسرائيلية بأن التحويل الكامل لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، التزام قبلت به إسرائيل كجزء من بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. وفيما يتعلق بمسألة السجناء الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، أفاد عن وفاة فلسطيني أثناء احتجازه وتدهور صحة الأسرى الأربعة المضربين عن الطعام منذ فترة طويلة. وأفاد كذلك بأن أنشطة الاستيطان وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بغزة، واصل إدانة الهجمات الصاروخية على إسرائيل، ودعا إلى تمديد إضافي لحدود صيد الأسماك من ٦ أميال بحرية إلى ١٢ ميلا بحريا وإلى الدخول غير المقيد لجميع مواد البناء. وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، أفاد وكيل الأمين العام بأن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية قد أجرت تسجيل الناخبين في شباط/فبراير في كل من الضفة الغربية وغزة، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧، وشدد على أن المصالحة تحت قيادة الرئيس عباس والالتزام بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية أمران أساسيان لتحقيق حل الدولتين[٧٥٨].

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة للمنطقة في الأسبوع السابق مثلت فرصة هامة لتنشيط الجهود صوب الحل القائم على وجود دولتين. وذكر أيضا أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة الطرفين على تجاوز الخلافات فيما يتعلق بشروط الحل القائم على وجود دولتين وكيفية تحقيقه. وأفاد بعدم وجود إعلانات جديدة بشأن إنشاء مستوطنات، إلى جانب تسجيل عدد أقل من عمليات التوغل لقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، وانخفاض في عمليات هدم المباني الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن مستويات العنف ظلت مرتفعة، مع استمرار عنف المستوطنين، والاشتباكات، والرشق بالحجارة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء حالة الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. وأفاد المنسق الخاص أنه في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أطلقت صواريخ من غزة إلى إسرائيل للمرة الثانية منذ وقف إطلاق النار، فعمدت إسرائيل بعد ذلك إلى إلغاء زيادة حدود صيد الأسماك إلى ثلاثة أميال بحرية، علاوة على تشديد القيود على سفر الفلسطينيين من غزة وإليها، وإغلاق معبر كيريم شالوم. وأفاد أنه لم يحرز أي تقدم في جهود المصالحة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٧٥٩].

وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن الأمل الهش الذي أذكاه تجدد انخراط الولايات المتحدة، بما في ذلك زيارة رئيس الولايات المتحدة والزيارات اللاحقة لوزير خارجيته خلال الشهر السابق، يجب أن يظل قائما ويترجم إلى جهود جدية من لدن الأطراف. وأبلغ عن استقالة رئيس وزراء فلسطين في ١٣ نيسان/أبريل، وهو ما عرض برنامج بناء الدولة لخطر شديد، في غياب أفق سياسي موثوق. وأعرب عن قلقه إزاء السلامة

(٧٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٨.

(٧٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (أستراليا)؛ الصفحات ٣٢-٣٤ (المغرب)؛ والصفحة ٤٠ (باكستان)؛ و S/PV.6722 (Resumption 1)، الصفحتان ٢ و ٣ (مصر)؛ والصفحة ٧ (البرازيل)؛ والصفحة ١٠ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٤ (اليابان)؛ والصفحة ١٩ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢١ (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحة ٢٦ (الهند)؛ والصفحة ٢٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٠ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛ والصفحة ٣٣ (جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز)؛ والصفحة ٣٤ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٦ (تركيا)؛ والصفحة ٣٩ (سري لانكا)؛ والصفحة ٤٨ (نيجيريا).

(٧٥٨) S/PV.6926، الصفحات ٢-٨.

(٧٥٩) S/PV.6940، الصفحات ٢-٥.

المالية للسلطة الفلسطينية، وقال إن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت زيادة كبيرة في الخسائر البشرية بين الفلسطينيين، نجمت في معظمها عن مواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وفيما يتعلق بمسألة الأسرى الفلسطينيين، قال إن الأمين العام قد حث على التوصل إلى حل دون تأخير. وأعرب كذلك عن قلقه إزاء استمرار النشاط الاستيطاني، وأبلغ عن وقوع مصادمات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، علاوة على استمرار عمليات الهدم والتشريد. وقال إن الحالة في غزة تتزايد هشاشة وأدان إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وتحدث أيضا عن استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية مع استئناف الاجتماعات على مستوى العمل غير الرسمي بين حماس وفتح، لكنه قال إنهما لم تحرزا تقدما في المناقشات[٧٦٠].

وأعاد المراقب عن دولة فلسطين تأكيد موقفه إزاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وشدد على ضرورة اتخاذ إسرائيل لعدد من الإجراءات من أجل تيسير عملية سياسية مجدية وناجحة، بما في ذلك وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والانسحاب من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة في عام ١٩٦٧؛ والقبول بأنه لا يمكن تعديل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بين الجانبين إلا عبر التفاوض وحده؛ وإطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين الفلسطينيين؛ وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة. وأشار كذلك إلى تواصل الجهود المبذولة على الجبهة الداخلية الفلسطينية لإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق المصالحة، وأعرب عن أمله في أن تجري الانتخابات قريبا[٧٦١].

وذكر ممثل إسرائيل أن السلام الدائم في المنطقة يجب أن يستند على ثلاث ركائز هي تعليم قائم على أساس التسامح والتعايش؛ والاعتراف الواضح بأن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي؛ والأمن. وقال إن الرئيس عباس واصل تقبل حماس بشكل علني، في حين أن حماس وأيديولوجيتها المتطرفة معاديتان للسلام[٧٦٢].

وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم لمفاوضات مباشرة بين الطرفين تؤدي إلى حل الدولتين ودعوا إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية، في تعزيز عملية السلام. وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء حالة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، وشددوا على ضرورة معالجة الحالة الاقتصادية والاستقرار السياسي للسلطة الفلسطينية. وأدان العديد من المتكلمين استمرار المستوطنات الإسرائيلية، وطالبوا برفع الحصار عن غزة وأدانوا إطلاق الصواريخ من غزة على الأراضي الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، أعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للوحدة الفلسطينية على أساس القاعدة التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، قال المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إن من المهم للغاية أن يعكس الجانبان الاتجاهات السلبية في الميدان وأن يستعيدا الثقة فيما بينهما. ولاحظ أنه لم تصدر أي موافقات أو مناقصات جديدة للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية منذ آذار/مارس. وأعرب عن قلقه إزاء القيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس، ولكنه لاحظ أنه على الرغم من زيادة التوترات فقد جرى نسبيا احتواء الأحداث الميدانية. وذكر أن الأمم المتحدة تواصل بقلق مراقبة حالة السجناء الفلسطينيين، وأن الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة قد شهدت تصاعدا. وأكد أن تفاهم وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذى استمر ستة أشهر ما زال يمثل أفضل فرصة للبدء في تغيير الديناميات السلبية ودعا إسرائيل إلى السماح بالدخول غير المقيد لمواد البناء. وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، ذكر الاجتماع الذي عقد بين فتح وحماس في القاهرة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، إذ ورد بأن الفصائل قد التزمت بإجراء مشاورات بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الرئيس عباس. وأعقب ذلك اجتماع بين الرئيس عباس والرئيس المصري في القاهرة في ١٦ أيار/مايو لمناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط والمصالحة الفلسطينية[٧٦٣].

وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية المجلسَ بأنه لا توجد حتى ذلك الحين سوى بضعة مؤشرات مشجعة على احتمالات كسر الجمود الذي يعرقل السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، وشدد على الحاجة إلى مشاركة إقليمية ودولية على نطاق أوسع، بما في ذلك إطار موضوعي، وجدول زمني

(٧٦٠) S/PV.6950، الصفحات ٢–٨.

(٧٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٨–١١.

(٧٦٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٢–١٥.

(٧٦٣) S/PV.6969، الصفحات ٢–٥.

موثوق به لدعم أي جهود مبذولة من أجل السلام، علما أن مشاركة الولايات المتحدة تعتبر مركزية أيضا. وأضاف أن التقدم يحتاج إلى التزامات سياسية جادة من زعيمي كل من إسرائيل وفلسطين. كما أعرب من جديد عن قلق الأمين العام إزاء التقارير التي تفيد بزيادة كبيرة في إنشاء وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وقال إن حكومة فلسطينية جديدة أدت اليمين الدستورية في ٦ حزيران/يونيه تحت قيادة رامي الحمد الله، كإجراء مؤقت إلى حين تشكيل حكومة توافق وطني. وكان السيد الحمد الله قد قدم استقالته في ٢٠ حزيران/يونيه، غير أنه بقي من أجل تصريف الأعمال إلى أن يتم تعيين خلف له، مما خلق حالة جديدة من عدم اليقين بالنسبة لحكومة لا تزال تعول إلى حد كبير على الدعم الدولي. كما أشار إلى أن التوترات في تصاعد بما في ذلك استمرار العنف بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، ذكر أنه كان هناك هدوء نسبي تبدد في ليلة ٢٣ حزيران/يونيه، عندما أطلقت حركة الجهاد الإسلامي ستة صواريخ من غزة على إسرائيل، حسبما أفادت به التقارير. وأعرب عن قلقه إزاء حقوق الإنسان والحريات في غزة، بما في ذلك إزاء أربعة أحكام بالإعدام أصدرتها المحاكم العسكرية في غزة، وعمليتي الإعدام اللتين نفذتا في ٢٢ حزيران/يونيه خارج الإطار القانوني الفلسطيني[٧٦٤].

في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن الأمين العام رحب بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها مؤخرا وزير خارجية الولايات المتحدة وإعلانه عن وضع أساس لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وشدد على أنه لا يمكن توقع إحراز تقدم إلا إذا ظهر أفق سياسي ذو مصداقية من أجل التوصل إلى حل الدولتين عن طريق المفاوضات، ودعا الطرفين إلى تحسين الظروف المفضية إلى استئناف العملية السياسية. وأعرب عن قلقه إزاء حالة السجناء الفلسطينيين واحتجاز الأطفال، وأعرب عن أسفه لتقرير خطوات جديدة في التخطيط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ووصف الحالة في غزة بأنها هادئة نسبيا، ولكنها تأثرت بالتطورات السياسية في مصر، حيث اتخذت السلطات تدابير ضد الأنفاق المؤدية إلى غزة، مما أدى إلى نقص الوقود ومواد البناء الأساسية. وإذ أعرب عن القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية في غزة، دعا إسرائيل إلى السماح بدخول مواد البناء الرئيسية[٧٦٥].

وذكر المراقب عن دولة فلسطين أن القيادة الفلسطينية لم تضع أبدا شروطا فيما يخص عملية السلام ولكنها دعت إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تشكل الأساس لهذه العملية. وشدد على أنه لا يمكن التوفيق بأي حال من الأحوال بين الحل القائم على الدولتين وحملة الاستيطان الإسرائيلية، وأعرب عن استعداد الفلسطينيين للانخراط بجدية في مفاوضات مباشرة وبحسن نية، داعيا المجلس إلى الاضطلاع بواجباته[٧٦٦].

ورحب ممثل إسرائيل بالفرصة المتاحة لاستئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية لتحقيق دولتين لشعبين – أحدهما عربي والآخر يهودي – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لكنه قال إن التقارير حول الوضع التي تقدم في بداية المناقشات الشهرية، بما فيها ذلك الاجتماع الجاري نفسه، لا تعالج الشواغل الأمنية الإسرائيلية وهي أحادية الجانب وقصيرة النظر[٧٦٧]. وأعرب المنسق الخاص عن عزمه على تقديم إحاطات إعلامية نزيهة ومتوازنة وواقعية بشأن الحالة المعقدة في الشرق الأوسط[٧٦٨].

وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم للجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية، ورحبوا بالاتفاق الذي توصل إليه الإسرائيليون والفلسطينيون والذي وضع الأساس لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي. ودعا معظم المتكلمين إلى رفع الحصار المفروض على غزة وأدانوا استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، ورحب بعضهم بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالمنح الخاصة بالمستوطنات والعلاقات معها. وتم خلال الاجتماع أيضا تناول القضايا المتعلقة بوضع السجناء والمعتقلين الفلسطينيين والوحدة والمصالحة الفلسطينيتين والهجمات بالصواريخ على إسرائيل انطلاقا من غزة.

وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأنه نتيجة للاتفاق الذي توسطت فيه الولايات

(٧٦٤) S/PV.6986، الصفحات ٢-٥.

(٧٦٥) S/PV.7007، الصفحات ٢-٦.

(٧٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٧٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٦.

(٧٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٧٤.

المتحدة في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، استأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات بهدف تحقيق تسوية سلمية وشاملة بشأن جميع قضايا الوضع الدائم في غضون تسعة أشهر. وقدم إفادة عن الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى المنطقة في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقديم دعمه لقادة كلا الجانبين، وشدد على أنه يتعين على الجانبين، من أجل المضي قدما، الحفاظ على بيئة مؤاتية لعملية السلام والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض آفاق المفاوضات. وقال إن الأمين العام يرى ما يبعث على التشجيع في التدابير الإضافية التي تعتزم السلطات الإسرائيلية اتخاذها لزيادة تخفيف القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين وإمكانية وصولهم، ولكنه لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وحول الوضع في قطاع غزة، أشار إلى هدوء مؤقت، مدينا إطلاق ستة مقذوفات على إسرائيل، التي دعاها إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. كما أعرب عن أمله في ألا تعرقل سلطة الأمر الواقع حماس الجهود لتحقيق حل الدولتين. كما أفاد بأن عبور رفح أصبح مقيدا نتيجة للتطورات السياسية في مصر، مما حد من إمكانية الاستفادة من الرعاية الصحية وأدى إلى نقص في الإمدادات الطبية الرئيسية، وأكد أن الوصول عبر المعابر القانونية أصبح أكثر أهمية[٧٦٩].

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن المجموعة الرباعية تقدم دعمها الكامل لاستئناف المحادثات المباشرة وأن فريقي التفاوض خاضا عدة جولات من المحادثات. وشجع كلا الجانبين على تسريع وتكثيف مناقشاتهما ودعاهما إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض آفاق المفاوضات. وشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة التعاون الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وتخفيف القيود المفروضة على عبور الفلسطينيين وتنقلهم، وإدخال تحسينات ملموسة على أرض الواقع في الضفة الغربية وغزة، مثل القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل في ٨ أيلول/سبتمبر بزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين في الضفة الغربية. وأعرب المنسق الخاص عن أسفه للخسائر الأخيرة في الأرواح التي سقطت نتيجة اشتباكات في الضفة الغربية، بما في ذلك موظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأبلغ عن استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، علاوة على استمرار الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين، وأعرب عن قلقه إزاء تزايد التوترات في البلدة القديمة في القدس، مؤكدا على أن بناء المستوطنات يأتي بنتائج عكسية ويتعارض مع القانون الدولي. وقال إن الهدوء تواصل في غزة بشكل عام ولكنه أعرب عن قلقه كذلك إزاء الأثر الإنساني المحتمل على غزة من جراء التدابير التي اتخذتها مصر لمواجهة الأنشطة غير المشروعة في سيناء وحول غزة. ومن ناحية أخرى، رحب بالموافقة على مجموعة أخرى من أعمال التشييد التي تقوم بها الأمم المتحدة[٧٧٠].

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية اجتمعوا في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى منذ ١٧ شهرا، في نيويورك مع كبيري المفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني، اللذين أكدا من جديد التزامهما بالتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الوضع الدائم. وفي إشارة إلى التطورات العنيفة على أرض الواقع، دعا جميع الأطراف الى الامتناع عن أعمال العنف والتحريض. وذكر أيضا أن حالة الهدوء في قطاع غزة ما فتئت تظهر بوادر تلاشي مقلقة، مع اكتشاف ثلاثة أنفاق خلال سنة، واستمرار إطلاق الفلسطينيين للصواريخ وعمليات الاقتحام الإسرائيلية. وأشار إلى أنه في أعقاب اكتشاف النفق الثالث في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، علّقت حكومة إسرائيل مؤقتا نقل مواد البناء عبر معبر كيريم شالوم إلى غزة[٧٧١].

وذكر المراقب عن دولة فلسطين أن دعم مفاوضات السلام يتطلب إجراءات ذات مغزى لمساعدة الأطراف على التغلب على العقبات المستمرة، بما في ذلك عن طريق ضمان احترام محددات الحل. وذكر كذلك أن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية والاستفزازية، مثل الموافقة على بناء ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية إضافية، تقوض روح المفاوضات ومقاصدها، مثيرا انتباه المجلس إلى الأخطار الناشئة عن العنف الذي يرتكبه المستوطنون، بما في ذلك حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أشار إلى أن الحصار الإسرائيلي قائم منذ أكثر من ست سنوات، ودعا المجتمع الدولي إلى حماية السكان المدنيين الفلسطينيين

(٧٦٩) S/PV.7020، الصفحات ٢-٥.

(٧٧٠) S/PV.7032، الصفحات ٢-٥.

(٧٧١) S/PV.7047، الصفحات ٢-٦.

وإلى رفع الحصار، بما في ذلك فتح معابر قطاع غزة[٧٧٢]. ورحب ممثل إسرائيل باستئناف المفاوضات ودعا القيادة الفلسطينية إلى إدانة العنف والإرهاب. وقال إن إسرائيل لا تخلق أزمة إنسانية في غزة، ولكن حماس تستخدم الموارد القادمة من إسرائيل لبناء أنفاق تهريب إلى داخل إسرائيل بدلا من المدارس والبيوت، مضيفا أن القيادة في غزة ملتزمة بتدمير دولة إسرائيل[٧٧٣].

ورحب العديد من المتكلمين باستئناف المفاوضات وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، ومبادرة الولايات المتحدة، وجامعة الدول العربية، وقد حث بعضهم مجلسَ الأمن على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا لكفالة نجاح عملية التفاوض. ودعا معظم المتكلمين أيضا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتجنب الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تقوض تقدم المفاوضات. وأعرب كثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والتوترات حول الأماكن المقدسة في القدس وحالة السجناء الفلسطينيين والعنف والهجمات الصاروخية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. وأعرب كثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ودعوا إلى رفع الحصار.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن المشاركة الدولية في عملية السلام في الشرق الأوسط ما زالت قوية. بيد أنه ذكر أن العملية عانت من انتكاسة كبيرة مع صدور سلسلة من البيانات عن خطط الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. وعلى الرغم من تقديم المفاوضين الفلسطينيين استقالاتهم احتجاجا على الخطط الجديدة، فقد أوضح الرئيس عباس أن ذلك لا يشكل خروجا فلسطينيا من المحادثات. وأبلغ أيضا عن استمرار أعمال العنف بين المستوطنين والفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وأعرب عن قلقه إزاء استمرار هدم البنى التحتية الفلسطينية غير المرخصة. وقال إن الحالة في غزة آخذة في التدهور مع تجدد العنف وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بسبب أزمة طاقة وبناء معا[٧٧٤].

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن مبعوثي المجموعة الرباعية واصلوا التشاور فيما بينهم وتبادل الآراء مع الطرفين ومع الشركاء العرب. وأبلغ المجلس باقتراب موعد هام آخر في المفاوضات، وهو الإفراج الثالث عن السجناء المقرر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وحث كلا الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تقوض آفاق التقدم في ذلك الوقت. وشدد على أن الحالة الميدانية هشة وأكد من جديد تعذر التوفيق بين النشاط الاستيطاني المستمر وهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وأفاد بأن أعمال العنف مستمرة بين الفلسطينيين والمستوطنين، وأن عمليات هدم المباني الفلسطينية غير المرخصة آخذة في الازدياد. وقال أيضا إنه ينبغي إما إدانة الفلسطينيين المعتقلين إداريا أو الإفراج عنهم. وسلط الضوء على الحالة الحرجة للطاقة في غزة منذ أن توقفت محطة توليد الكهرباء عن العمل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ورحب بقرار حكومة إسرائيل استئناف نقل مواد البناء لمشاريع الأمم المتحدة في غزة، داعيا إسرائيل إلى بدء السماح باستيراد هذه المواد للقطاع الخاص[٧٧٥].

(٧٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٧٧٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٧.

(٧٧٤) S/PV.7063، الصفحات ٢-٤.

(٧٧٥) S/PV.7084، الصفحات ٢-٤.

الجلسات: في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6706 و S/PV 6706 (Resumption 1) ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢			٢٧ دولة من الدول الأعضاء[أ]	المراقب الدائم عن فلسطين، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6725 ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
S/PV.6742 ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية	جميع المدعوّين	
S/PV.6757 و S/PV.6757 (Resumption 1) ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢		رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2012/247)	٢٧ دولة من الدول الأعضاء[ب]	المراقب الدائم عن فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6775 ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
S/PV.6788 ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢				الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	
S/PV.6816 و S/PV.6816 (Resumption 1) ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢			٢٣ دولة من الدول الأعضاء[ج]	المراقب الدائم لفلسطين، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6824 ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
S/PV.6835 ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6847 و S/PV.6847 (Resumption 1) ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢		رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2012/762)	٢٨ دولة من الدول الأعضاء[د]	المراقب الدائم عن فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6869 ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢					الأمين العام للأمم المتحدة	
S/PV.6871 ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
S/PV.6894 ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
S/PV.6906 و S/PV.6906 (Resumption 1) ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣			٢٨ دولة من الدول الأعضاء[هـ]	المراقب الدائم عن دولة فلسطين (وزير الشؤون الخارجية)، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والكرسي الرسولي، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6926 ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
S/PV.6940 ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
S/PV.6950 و S/PV.6950 (Resumption 1) ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣			٢٧ دولة من الدول الأعضاء[و]	المراقب الدائم عن دولة فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.6969 ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6986 ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣			الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	
S/PV.7007 ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣		٢٣ دولة من الدول الأعضاء[ز]	المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والكرسي الرسولي، وعضو من وفد الاتحاد الأوروبي، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7020 ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣			الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	
S/PV.7032 ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣			المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
S/PV.7047 ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣		٢٩ دولة من الدول الأعضاء[ح]	المراقب الدائم عن دولة فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعضو من وفد الاتحاد الأوروبي، والكرسي الرسولي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7063 ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣			وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
S/PV.7084 ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣			المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	

(أ) الأردن وأستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وأيسلندا والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وبنن وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكازاخستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وكوبا والكويت ولبنان وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية) وماليزيا ومصر (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان.

(ب) الأردن وأستراليا وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة (باسم مجموعة الدول العربية) وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكازاخستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) كندا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيكاراغوا واليابان.

(ج) أستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وأيسلندا والبرازيل وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والسودان وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكازاخستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وكندا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وملديف والمملكة العربية السعودية (باسم مجموعة الدول العربية) والنرويج واليابان.

(د) الأردن وأستراليا وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وأيسلندا والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وفييت نام وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وكندا ولبنان وماليزيا ومصر (باسم مجموعة الدول العربية) وملديف والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان.

(هـ) الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وسري لانكا والعراق (باسم مجموعة الدول العربية) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكندا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية وناميبيا ونيجيريا والهند واليابان.

(و) إسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وأيسلندا والبحرين والبرازيل وبوتسوانا وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيكاراغوا والهند واليابان.

(ز) إسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش وبيرو وتركيا والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وكوبا وكوستاريكا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليابان.

(ح) الأردن وإسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) (باسم بلدان حركة عدم الانحياز) وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي (باسم منظمة التعاون الإسلامي) وسري لانكا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وقطر وقيرغيزستان وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج ونيكاراغوا والهند واليابان.

٢٣ – الحالة في الشرق الأوسط

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع وثلاثين جلسة، بما في ذلك تسع جلسات خاصة أو مغلقة[٧٧٦]، في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، اعتمد فيها ١١ قراراً وسبعة بيانات رئاسية. وخلال هذه الجلسات، نظر المجلس فيما يلي: (أ) الجمهورية العربية السورية؛ (ب) واليمن؛ (ج) وتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ (د) وتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ (هـ) والسلام والأمن في الشرق الأوسط.

وجدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٧٧٧] أربع مرات لفترة ستة أشهر كل مرة[٧٧٨] وجدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٧٧٩] مرتين لمدة سنة واحدة في كل مرة[٧٨٠]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنشأ المجلس أيضا بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية[٧٨١] لفترة أولية مدتها ٩٠ يوما، وجدد ولايتها مرة واحدة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما[٧٨٢]. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بعثة إلى اليمن لتأكيد استمرار دعم المجلس للعملية الانتقالية السياسية الجارية في البلد[٧٨٣].

(٧٧٦) انظر S/PV.6957 فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالجلسات المعقودة كجلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة: فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، انظر S/PV.6787، و S/PV.6883، و S/PV.6978 S/PV.7079؛ وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انظر S/PV.6823 و S/PV.7018؛ وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، انظر S/PV.6803 و S/PV.6821.

(٧٧٧) لمزيد من المعلومات عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، انظر الجزء العاشر، القسم أولاً، ”عمليات حفظ السلام“.

(٧٧٨) القرارات ٢٠٥٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٤ (٢٠١٢) و ٢١٠٨ (٢٠١٣) و ٢١٣١ (٢٠١٣).

(٧٧٩) لمزيد من المعلومات عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انظر الجزء العاشر، القسم أولاً، ”عمليات حفظ السلام“.

(٧٨٠) القراران ٢٠٦٤ (٢٠١٢) و ٢١١٥ (٢٠١٣).

(٧٨١) لمزيد من المعلومات عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، انظر الجزء العاشر، القسم أولاً، ”عمليات حفظ السلام“.

(٧٨٢) القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢).

(٧٨٣) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”بعثة مجلس الأمن“، والجزء السادس، القسم ثانياً – ألف، ”بعثات مجلس الأمن“.